

تقرير

اطلق مصرف لبنان عملية بيع سندات يورو بوندر بقيمة مليار دولار. وسمح للإغبيّة في شرائها بأن يسدّجوا الثمن بثلاث طرق: نقداً، استبدالها بـ سندات يورو بوندر تستحق في حزيران وتشريث الأولك 2018. واستبدالها بشهادات إيداع صادرة عن مصرف لبنان تستحق في 2021

محمدمهية

بدأ مصرف لبنان، أمس، تنفيذ عملية تسهيل سندات يورو بوندر بقيمة مليار دولار حصل عليها الأسبوع الماضي من عملية استبدال مع وزارة المال بقيمة إجمالية بلغت 5.5 مليارات دولار. السندات التي يعرضها «المركزي» للبيع تتوزع على أربع شرائح تستحق بين 2028 و2034، والعائد عليها يراوح بين

الدولار القويّ يلسم السندات

توصل محللو «موديز» في نهاية الأسبوع الماضي إلى خلاصة مفادها أن السندات اللبنانية بالعملة الأجنبية من بين أكثر السندات عرضة للمخاطر. يتخوّف المحللون من أن تتعرض السندات السيادية في الأسواق الناشئة لضربة قوية، سواء بسبب تحسّن سعر صرف الدولار عالمياً، وبسبب ارتفاع أسعار الفوائد الأميركية، فالأرقام الصادرة عن «EPFR Global» تشير إلى أن 1.6 مليار دولار خرجت من الاستثمارات في الأسواق الناشئة الأسبوع الماضي. وقال المحللون لـ«الفايننشال تايمز» إن مديري الأصول «انفسكو» و«بيكت» هما أكبر حائلي لسندات اليوروبوندرز التي تستحق في 2037 والتي بلغ العائد عليها 7,25% ويجري تداولها بمبلغ 83 دولاراً (الأسبوع الماضي)... ورأوا أن «أسعار سندات اليوروبوندرز تشهد انخفاضاً منذ نيسان الماضي (...) بالنسبة إلى بلد مثل لبنان ينفق أكثر من نصف عائدات الحكومة على تسديد فوائد الدين، فإي تحسّن في العملة الأميركية سيكوّن له أثر كبير على الدين اللبناني. مصرف لبنان يحتاج إلى رفع أسعار الفوائد أو استعمال احتياطات بالعملة الأجنبية لتلبية حاجات الاقتصاد التحويلية. هذه الاحتياطات هي القوة الأساسية لحماية تثبيت سعر صرف الليرة مقابل الدولار».

تقرير

بعد إعلان موقفه من انتخاب نبيه بري رئيساً لمجلس النواب، انتشرت أخبار عن نيّة سيزار المعلوف الانسحاب من تكتل القوات اللبنانية، ولا سيّما بعد توجيه «ملاحظات» إليه بوجوب التنسيق مع الحزب قبل إعلان أي موقف. يؤكّد المعلوف بقاءه في التكتل، ولكنّ هم حذّ الصرّف وحقه ما يراه هو مناسباً

لياً القرني

ما موقفك من سلاح حزب الله؟ «يجب مناقشة الاستراتيجية الدفاعية من أجل حماية لبنان، ويجب العمل على تقوية الجيش اللبناني والدولة، ولكن لا يُمكن أخذ أن يُطالَب، في هذا الظرف، بماكتر من ذلك فسلاح حزب الله، ملفّ باعداً إقليمية»، ماذا عن تمثيله في الحكومة الجديدة؟ «هل يستطيع

7% و8,25%، ويمكن تسديد ثمنها من خلال الدفع النقدي، أو استبدالها بسندات يورو بوندر تستحق في حزيران وتشريث الأول 2018، أو استبدالها بشهادات الإيداع الصادرة عن مصرف لبنان بالدولار والتي تستحق في 2021، على أن يحتسب سعر السندات والشهادات بقيمة 100 دولار للسند الواحد لا يسعها السوقی الراجح.

العملية تشير إلى حاجة متزايدة لدى مصرف لبنان لتعزيز موجوداته بالعملة الأجنبية

إلى هذه المستويات لم يعد بالضرورة مرتجعاً بتخلى المستثمرين عن رغبتهم في شراء الأسهم والسندات في الأسواق الناشئة ومنها لبنان، بل بات يعتر عن التطورات الإقليمية والمحلية، فالعملية المطروحة اليوم تأتي بعد بضعة أيام على إقفال عملية استبدال سندات بالليرة اللبنانية مقابل سندات جديدة بالدولار بقيمة 5,5 مليارات دولار. والسندات التي يعرض مصرف لبنان بيعها في السوق الدولية هي جزء من السندات الجديدة التي نتجت من عملية الاستبدال، فلم الإسراع في تسهيلها؟

بحسب العاملين في السوق المالية، إن مصرف لبنان يتصرف مدفوعاً بالحاجة إلى سيولة بالعملة الأجنبية. يبدو أن حاجته تزايدت خلال هذه الفترة تزامناً مع وجود مؤشرات تصعيد إقليمية، يخشى أن يكون لبنان إحدى ساحاتها. حاجة «المركزي» مرتبطة عضواً بإعادة تكوين احتياطاته بالعملة الأجنبية في إطار خلق «الثقة» التي نتجت له رغم أن هذه العملية ستوفّر السيولة اللازمة لمصرف لبنان، إلا أنها ترتّب نتائج سلبية عليه. فالعرض يسمّح كان لدى مصرف لبنان سيولة أكبر، والدفاع أهم من التكتل النيابي»، أصلاً، كان المعلوف واضحاً مع رئيس «القوات» سمير جعجع، منذ البداية. هو الوحيد، من بين الذين تحالفت معهم القوات اللبنانية في الانتخابات، الذي لم يربطه بقيادة مرعاب اتفاق مكتوب. يُخبر المعلوف كيف زار جعجع، «وقال لي إن القوات في رحلة تملك حاصلاً وربع، والتحاليف لعل يؤمّن حاصلين». ردّ رجل الأعمال كان أنه «بريطني علاقة جديّة مع كل القوى، وإذا كان تحالفي معكم (القوات) سيؤثّر فيها، أفضل صداقاتي على المقعد النيابي». كان جعجع إيجابياً، «مُحترماً استقلاليّ، ولكن طلب فقط أن يبقى كل ما يحصل داخل التكتّل، على طاوله التكتّل». بناءً على ذلك، شبك ابن زحلة يده بيد ابن بشري، بعد أن تعرّض التحالف بين المعلوف والتيار الوطني الحر، برغم أن الرئيس عون كان قد أكّد للمعلوف التحالف الانتخابي معه. بانحاسبة، سيزار المعلوف «مع العهد. لا يُمكنني من موقعي

«المركزي» يبيع سندات بعليار دولار: «تركيب طرابيش»



هو مجزّد عملات استبدال حثريّة نزلت ديواناً من جوف أن يكون هناك أي قرش ملحق متداول (الوكالة الوطنية للإعلام)

بمقابل استفادته من الآتي: طريقة الدفع تساعد «المركزي» على تقليص استحقاقات الديون بالدولار على المدى القصير والمتوسط، علماً بأن الدفع بواسطة سندات يورو بوندر موجهة للمستثمرين الأجانب، أما الدفع بواسطة شهادات الإيداع، فموجهة للمصارف اللبنانية التي تعاني من جفاف السيولة ولا يمكنها شراء السندات التي تعد أسعارها

حسن عليف

«اتخذ النائب المنتخب ميشال ضاهر صفة الإدعاء الشخصي أمام مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي بيتر جرمانوس ضد كل من رجل الأعمال المقتدر سامر الجميل سوري الجنسية والصحافي رضوان مرتضى ومحمد البزّال بتهمة الإفتراء والتشهير والتنسيق في ما بينهم، طالباً كشف داتا الاتصالات وكشف الرشاوى التي دفعت في هذا الهدف من خلال رفع السرية المصرفية عن حساباتهم». (الوكالة الوطنية للإعلام، يوم أمس) على طريقة الجبناء، يتلظى النائب المنتخب خلف حصانته، ليشتهر بالصحافيين. وهذا، لم يحتج لأي وقت أو تدريب لينضم إلى الجوقة إياها: في بلاد لا محاسبة فيها، يجرؤ سياسي، لا تعرف كيف جمع أمواله، وتدور شبهات موثقة حول علاقته التجارية مع إسرائيليين لسنوات (راجع «الأخبار» يوم 13 نيسان 2018)، يجرؤ على اتهام صحافيين بالرشوة، لسبب وحيد، وهو أنهم قاموا بعملهم، سألهم أحدهم (الزميل محمد نزال وليس البزّال) عن الشبهات، وحفظ له حق الإدلاء برأيه والدفاع عن نفسه. لكن نائب الأمة، قرر سلوك الطريق الأسهل، أي اتهام الصحافيين بتلقي الرشوة. أحد أكثر السياسيين شهرة في شراء أصوات ناخبين، وفي بذخ المال الانتخابي. لا يجد ما يرد به على الشبهات المثارة حوله سوى تهمة الرشوة. هو خارج دائرة المسائلة والشبهة. هو المعصوم الذي لا يجوز أن نساله لماذا كنت زميلاً لإسرائيلي في مجلس إدارة شركة قررت العمل في «إسرائيل» يوم كنتُ عضواً في مجلس إدارتها مالكا لحق الفيتو على قراراتها. طرح السؤال، ومطالبة القضاء بالتحرك، يعينان في رأيه، أن ثمة من دفع رشوة للصحافي ليسأل. هو محقّ، كونه معناد على هذه الصلة بالبشر. الناس بالنسبة إليه يُباعون ويُشترّون. هو يعبّر هنا عن نظرتة إلى نفسه، راشياً أو مرتشياً، لا فرق.

لا يفهم هذا «السياسي» المعنى الحقيقي للعلاقة بين الصحافة والشخصيات العامة، وتحديداً منهم أولئك الذين يرشّون أنفسهم لتولي مناصب عامة. على أحد ما أن يشرّح له الأمور: أنت، مسيو ميشال، أجبر عند الشعب اللبناني، دحك من خرافات أن النائب ممثّل للأمة وليس موظفاً وكل ما يقوله النواب عن أنفسهم، أنت، كجميع المسؤولين الذين يتقاضون مالاً عاماً، أجبر عند الشعب الذي يدفع الضرائب. أنت تتقاضى أموالاً من الخزينة العامة، ولهذه الوظيفة

مقالة

حصانة الجبناء

شروط، منها أنك عرضة للندق، وللتشهير، وللسؤال، وللتهكم، وللسخرية، وعليك دوماً أن تخضع، خضوعاً تاماً، لمساءلة الناس والصحافة، لا أن ترمي من يسالك بالتهم، متطلباً خلف حصانتك النيابية! أنت تتهم زميلين بتلقي رشوة؟ حسناً، هما مستعدان لكشف حساباتهما المصرفية، وتقديم تقرير تفصيلي بمداخيلهما وبيودنيهما (مع أقراربهما من كافة الدرجات). هل أنت مستعد للقيام بالمثل؟ أكيد لا. هل ستبتر للناس من أين جمعت ثروتك يا ملك التشبيس؟

اسمع مسيو ميشال، علاقتك بالإسرائيلي درو نيف، ومشاركتك في قرار فتح شركتك (السابقة) فرعاً في الأراضي المحتلة، لطفة عار ستلاحقك، حتى تخرج علناً، وتشرح للناس صدقاً، لا كذباً ولا تحايلاً، حقيقة ما ارتكبت، ثم تعتذر. وهذه اللطفة ستلاحق أيضاً زملاك الذين يتعاملون مع الأمر كما لو أن شيئاً لم يكن، وأن جرماً لم يُرتكب. لطفة عار ستلاحق أيضاً حُماك السياسيين والقضاة الساكتين عن هذا الأمر. اخرج إلى العلن، وبزّ فعلتك، ثم اعتذر، وإصمت. أما اتهامك صحافيين بتلقي رشوة، فله نتيجتان: الأولى، دعوى قضائية ضدك، سيرفعها العيون على رغم حصانة الجبناء؛ أما النتيجة الثانية، فأننا سنستمر بمتابعة شؤونك، والتنقيب في ملفاتك، والإصرار على نشر كل ما يهم الرأي العام منها، وبخاصة إذا كان بخظورة التعامل التجاري مع إسرائيليين.

كلمة أخيرة للقضاء. يوم 13 نيسان 2018، نشرت «الأخبار» تحقيقاً عن ميشال ضاهر، تضمّن تفاصيل عن الاشتباه في تعامله التجاري مع إسرائيليين. بعد ذلك بأيام، تقدّمت حملة مقاطعة داعمي «إسرائيل» في لبنان، من النيابة العامة التمييزية بأخبار يتضمّن ما ورد في تحقيق «الأخبار». النائب العام التمييزي، القاضي سمير حمود، أحال الإخبار على مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية. ماذا فعل الأخير؟ لا شيء. هو أيضاً أجبر لدى الشعب، ويجب عليه، وعلى من هم أعلى منه سلطة، أن يوضحوا لنا سبب عدم تحريكهم الإخبار، لكي لا يقع سوء الظن. فيقول البعض (والعياذ بالله) إن القضاء ياتمر بأمر السياسة، وأن عدم التحقيق متصل حصراً بكون حلفاء مسيو ميشال هم أنفسهم الذين عبّئوا هذا القاضي في منصبه. ففي هذه الحالة، يُصحح الارتياب مشرعاً، بالقاضي نفسه، وبالقضاء برمته، على رغم منّ فيه من قضاة نزيهين كثر.

يرى المعلوف أنه لا يُمكن المطالبة حالياً بأكثر من بحث الاستراتيجيّة الدفاعية لحزب الله

إنه فإن بقوته الذاتية، ولكنّه يشرح، قائلاً: «أنا ساعدت القوات لتأمين الحصول الثاني، وجعجع أعطاني ثقة في أن أكون على لائحة تضمّن مقابل توزيع الأصوات بين ميريام سكاف ونقولا فتوش، للحفاظ على خصوصية زحلة الكاثوليكية»، أربك ذلك القوات اللبنانية، «التي خافت على جورج عقيص، وأنا أنفهم ذلك، فأضطرت أن تأخذ من دربي قرابة 3000 صوت». النتيجة أن «القوات لم تمنحني أصواتاً تفصيلية»، أي

السياسية وصداقاته من أجل أن يُحقّق مشاريع إنمائية في زحلة، ولكنّه، في الوقت نفسه، يخجل أن يجلس على الطاولة نفسها مع الفريق الذي لا يُخفي انتماؤه إلى محور السعودية – الإمارات. يسأل معلوف: «ماذا يمنع عقد صداقات إقليمية مصلحة لبنان؟»، لكنّ الوثائق المُسرّبة من السفارة الإماراتية لدى لبنان، تؤكّد الدور السلبي الذي أداه سمير جعجع خلال أزمة الحريري، بعد 4 تشرين الثاني الماضي. يردّ المعلوف بأنّ «العدو هما فقط: الإرهاب التكفيري والعدو الإسرائيلي». خلاف ذلك «أنا مع العلاقات مع الدول الإقليمية المتنازحين، كذلك هناك معاهدات مع سوريا وتبادل سفراء، ونحن مُقبلون على مرحلة إعادة إعمار دمشق. هل يُمكن أن يُعادي لبنان سوريا؟»، يسأل المعلوف... عضو كتلة القوات اللبنانية.

القضاء يستجوب نائباً منتخبا: «سعادتة» يهرب من الباب الخلفي

وصل النائب المنتخب، ميشال ضاهر، مطّبق الوجه، من دون ربطة عنق، يُعيد العاشرة والنصف صباحاً إلى عدلية بعدما. حضر مع ابنه مارك ومرافقيه وثلاثة محامين، بينهم زياد بارود. انزوى في مكتب رئيس القلم قرابة النصف ساعة قبل أن تبدأ جلسة استجوابه. في الدعوى المرفوعة ضده، من سامر الجميل، بجرائم النصب والاحتيال وإساءة الأمانة، للحصول على ما يقارب ثلاثة ملايين دولار.

في تمام الحادية عشرة والربع، سُمع الكاتب ينادي على الشاهد ايلى نرسيس، لكنّ أحداً لم يُجب، قبل أن ينطلق الاستجواب الذي دام خمس ساعات. استمع قاضي (الأخبار)